الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5909.7
بتغير قدره
+13.9
0.24%

«الوطنية للمسالخ» تربح 347 ألف دينار في 9 أشهر

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن مجلس ادارة الشركة الوطنية للمسالخ اعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 سبتمبر 2011، حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 347,4 الف دينار ما يعادل 12,03 فلسا للسهم، مقارنة مع أرباح بلغت 167 الف دينار ما يعادل 5,79 فلوس للسهم للفترة المقارنة من العام الماضي.

كشف لـ «الأنباء» عن أن صافي الأرباح المتوقعة يقدر بنحو مليار و143 مليون دينار

الهاجري: 15,1 مليار دينار مشاريع «مؤسسة البترول» في ميزانية 2013/2012

كشف العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية في مؤسسة البترول الكويتية علي الهاجري أن حجم المشاريع الرأسمالية في ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة خلال السنة المالية القادمة 2013/2012 يقدر بنحو 15,1 مليار دينار منها مشاريع جديدة بقيمة 746 مليون دينار ومشاريع مرحلة بقيمة 14,3 مليار دينار، مشيرا الى أن إجمالي الايرادات يقدر بـ 20 مليار دينار.

وقال الهاجري في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان صافي الأرباح المتوقعة للسنة المالية 2013/2012 يقدر بنحو مليار و143 مليون دينار منها 500 مليون دينار إيرادات استثمارات أخري وذلك بزيادة قدرها 271 مليون دينار عن السنة المالية الحالية 2012/2011 البالغة 826,2 مليون دينار.

علي الهاجري

صافي مصروفات التشغيل في الميزانية يقدر بـ 1,14 مليار دينار

19797 موظفاً إجمالي أعداد العمالة المقترحة ونسبة الكويتيين 81,2٪

وأوضح الهاجري أن صافي مصروفات التشغيل في الميزانية الجديدة يقدر بنحو مليار و14 مليون دينار مقارنة مع مصروفات تشغيل معتمدة بلغت 1,5 مليار دينار خلال السنة المالية 2012/2011، مبينا أن إجمالي أعداد العمالة المقترحة 19 ألفا و797 موظفا حيث تبلغ نسبة الكويتيين 81,2٪.

وذكر أن الميزانية قامت بتحديد أسعار النفط على أساس 75 دولارا للبرميل بحيث يكون إنتاج الكويت من النفط الخام كما هو محدد من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» البالغ 2,2 مليون برميل يوميا.

وبين الهاجري أن حجم المنتجات البترولية المكررة من قبل مصافي شركة البترول الوطنية الثلاث يقدر بنحو 904 الاف برميل يوميا بزيادة قدرها 43 الف برميل يوميا خلال السنة المالية المقارنة.

على صعيد متصل قال مصدر ان قيمة المشاريع المتوقع الصرف عليها خلال الموازنة الجديدة والتي تبلغ 764 مليون دينار تستحوذ شركة نفط الكويت منها على 60٪ وشركة البترول الوطنية نحو 36٪ والباقي ينقسم على الشركات النفطية الأخرى التابعة للمؤسسة، مبينة أن اكتشاف الغاز الطبيعي والنفط الثقيل وتطوير بعض الحقول من ضمن المصروفات التي ستنفقها نفط الكويت خلال الميزانية.

وأشار إلى أن الطاقة التكريرية للنفط الخام في مصافي شركة البترول الوطنية الثلاث سيبلغ 904 آلاف برميل يوميا، وحدد كميات النفط الخام التي سيتم بيعها في الأسواق العالمية بحوالي 1,314 مليون برميل يوميا، كما أن استهلاك وزارة الكهرباء والماء من النفط الخام سيبلغ نحو 432 ألف برميل يوميا.

هذا وقد اعتمد مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية في اجتماعه يوم الخميس الماضي موازنات 3 شركات تابعة وهي شركة البترول الوطنية وصناعة الكيماويات البترولية وناقلات النفط بقيمة تفوق 929 مليون دينار تلامس المليار دينار.

واعتمد المجلس ميزانية مجمعة لعام 2012/ 2013 لشركة البترول الوطنية بقيمة 700 مليون دينار مبينة ان الموازنة الإجمالية لشركة صناعة الكيماويات البترولية لنفس الفترة اعتمدت بقيمة 121 مليون دينار، بالإضافة الى اعتماد ميزانية شركة ناقلات النفط الكويتية لنفس العام بقيمة 108 ملايين دينار.

هذا وقد اعتمدت مؤسسة البترول الكويتية على تسعير برميل النفط للسنة المالية 2012/2011 بـ 60 دولارا للبرميل، كما تم تحديد إجمالي الإيرادات بـ 60,6 مليار دينار وإجمالي المصروفات بـ 17 مليار دينار، وتوقعت الميزانية أن تحقق المؤسسة أرباحا قدرها 750 مليون دينار بانخفاض قدره 70 مليون دينار عن السنة المالية 2011/2010.

وتسعي مؤسسة البترول للوصول إلى معدل طاقة إنتاجية للنفط الخام يبلغ 3,3 ملايين برميل يوميا والوصول إلى إنتاج 3,5 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2015 وإنتاج 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020، والسعي لزيادة عمليات استكشاف وتطوير وإنتاج الغاز الطبيعي غير المصاحب للنفط الخام والتوسع في الطاقة التكريرية لتصل بحد أقصى إلى 1,4 مليون برميل يوميا وبمستوى تحويلي مرتفع، والوصول إلى معدل إنتاج خارج الكويت يزيد على 120 ألف برميل يوميا من خلال شركة الاستكشافات البترولية «كوفبيك». هذا ويقدر حجم المشاريع المرصودة لشركة البترول الوطنية بحوالي 8,5 مليارات دينار، ويأتي في مقدمتها مشروع المصفاة الجديدة والوقود البيئي وخط الغاز وإنشاء صهاريج جديدة للتخزين في مصفاة الأحمدي، وكذلك القيام ببعض أعمال الصيانة الدورية في مصافي الشركات الثلاث، كما تبلغ مبيعات الشركة من منتجاتها المختلفة من البنزين والديزل والغاز المسال بحوالي 10,5 مليارات دينار.

● أحمد مغربي

«HSBC» يغلق وحدة الخدمات المصرفية للأفراد «بريمير» في الكويت اعتباراً من 31 ديسمبر

أكد بنك HSBC أنه سيقوم بإغلاق وحدة الخدمات المصرفية للأفراد «بريمير» في الكويت اعتبارا من 31 ديسمبر المقبل وذلك بعد عمليات المراجعة الاستراتيجية لأعمال مجموعة HSBC على المستوى العالمي، مما يتيح المجال للبنك لتركيز موارده على قطاعات متزايدة النمو والمتمثلة في كل من قطاع الخدمات المصرفية العالمية والأسواق وقطاع الخدمات المصرفية التجارية وقطاع الخدمات المصرفية الخاصة.

وقد تم ابلاغ عملاء البنك بهذا القرار.

وقال البنك في بيان ردا على ما نشرته «الأنباء» امس ان قرار اغلاق وحدة الخدمات المصرفية للافراد في الكويت يأتي كنتيجة لعمليات تقييم ومراجعة استراتيجية لهذا القطاع من الأعمال، ولن ينتج عنه أي خفض لحجم عمليات البنك في الكويت.

واضاف البيان ان اعمال البنك في الكويت في قطاعات الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والخدمات المصرفية الخاصة تشهد نموا متزايدا. وقال البنك انه يؤكد من جديد على التزام HSBC تجاه سوق الكويت ونفخر بالتاريخ الطويل لوجودنا في هذه السوق الذي تمتد جذوره الى عام 1942.

واذا ما نظرنا الى المستقبل والى الاعداد المتزايدة من المشاريع الضخمة التي تم اعتمادها، فإننا على ثقة بأن HSBC كأحد المصارف الدولية الرائدة يتمتع بمكانة متقدمة تمكنه من القيام بدور فاعل في تسهيل التدفقات الاستثمارية ودعم التنمية الاقتصادية في الكويت» صرح بذلك سايمون فون جونسون الرئيس التنفيذي لفرع الكويت.

«بوبيان» أكثر البنوك الكويتية إبداعاً وابتكاراً

جائزة وورلد فاينانس

حقق بنك بوبيان انجازا جديدا بحصوله على جائزة ولقب اكثر البنوك الكويتية ابداعا وابتكارا من مؤسسة وورلد فاينانس العالمية الشهيرة وذلك على ما حققه البنك خلال الفترة الاخيرة من انجازات مميزة خاصة ما يتعلق بمجال الخدمات والمنتجات المبتكرة التي طرحها في السوق الكويتي.

وتعتبر الجائزة الرابعة التي يحصل عليها البنك خلال العام الحالي حيث سبق ان فاز بجائزة افضل بنك اسلامي في الكويت من اربيان بزنس وجائزة افضل بنك اسلامي لخدمة العملاء في الكويت من سيرفس هيرو بالاضافة الى جائزة اسرع البنوك نموا من ذا بانكر ميدل ايست.

واشادت مؤسسة وورلد فاينانس في معرض حديثها عن منح البنك الجائزة بالتحولات التي شهدها بنك بوبيان خلال الفترة الاخيرة والتى كان لها انعكاسات ايجابية على نتائج البنك المالية في العام الماضي والجزء المنصرم من العام الحالي.

وأشارت الى المنتجات والخدمات المختلفة التي تم طرحها في الفترة الاخيرة وفق احكام الشريعة الاسلامية والتي لاقت اقبالا كبيرا من قبل مختلف شرائح المجتمع الكويتي.

ولفتت الى خطة البنك في التوسع والانتشار في مختلف مناطق الكويت واستراتيجيته القائمة على الوصول الى 30 فرعا بحلول العام 2014 وهو ما تحقق جزء منه بوصول عدد فروع البنك حتى الان الى نحو 20 فرعا.

يذكر ان عام 2009 يعتبر علامة فارقة في تاريخ البنك كونه العام الاول في تنفيذ استراتيجيته الجديدة والقائمة على اساس العودة مرة اخرى الى اساسيات العمل المصرفي وتقديم خدمات ومنتجات مميزة للافراد والشركات، وحقق البنك ارباحا صافية بلغت 6,9 ملايين دينار حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي مقارنة مع صافي ربح قدره 4,5 ملايين دينار عن نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة نمو 53٪.

هذا وقد حقق البنك نتائج مالية جيدة بنهاية الربع الثالث من العام الحالي، وذلك في إطار الجهود المبذولة من الإدارة التنفيذية لتحقيق نتائج ايجابية في نهاية 2011.

قامت برفع دعوى قضائية أمس

هيئة أسواق المال تسلمت مرسوم إنهاء عضوية المفوضين الثلاثة

أعلنت هيئة أسواق المال أنها قد تسلمت أمس نسخة من المرسوم رقم 407 لسنة 2011 الصادر يوم الأربعاء الماضي والقاضي بإنهاء عضوية كل من: المفوض صالح محمد اليوسف والمفوض الدكتور نايف فلاح الحجرف والمفوض الدكتور يوسف محمد العلي.

وذكرت الهيئه في بيان صحافي لها أن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال اذ يؤكد احترامه الكامل للمرسوم الصادر، ليؤكد أيضا على حقه في اللجوء الى القضاء الكويتي العادل تعزيزا لاستقلالية الهيئة التي أرادها المشرع، ونصت عليها المعايير الدولية، والتي وردت بنص القانون رقم 7 لسنة 2010، هذا وقد قامت الهيئة بتقديم دعوى قضائية بشق مستعجل أمس، وتؤكد الهيئة سلامة المراكز القانونية واللوائح والقرارات والتعاميم الصادرة منها، واستمرار العمل بمقتضاها.

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority
State of Kuwait دولة الكويت

طالب البنوك بتجميد أرصدة فردين تابعين لحركة طالبان وشطب آخرين

«المركزي» لم يصدر قراراً بتجميد حسابات الرئيس المصري السابق أو أي من عائلته أو العاملين في النظام السابق

نفت مصادر مقربة من بنك الكويت المركزي لـ «الانباء» ان يكون «المركزي» قد خاطب البنوك او اي مؤسسه مالية بشأن تجميد الارصدة المالية او حسابات الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك او اي من عائلته او العاملين في النظام السابق، واوضحت المصادر ان اي تحويلات نقدية تتم من مصر تكون تحت رقابة البنك وعند الكشف عن اي معاملة مشبوهة يتم الابلاغ عنها فورا للجهات المعنية، علما أنه تتم موافاة «المركزي» بما تسفر عنه الاجراءات في هذا الخصوص، ويأتي ذلك بعد ان تناقلت وكالات الانباء خلال الايام الماضية أخبارا عن تعميم للمركزي الكويتي يطلب فيه من البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته تجميد الارصدة المالية الخاصة بالرئيس المصري وعائلته وموافاة «المركزي» عن اي استثمارات سواء كانت مساهمات في شركات او اسهم في البورصة الكويتية.

ومن جانب آخر افادت المصادر بأن «المركزي» طلب في تعميم للبنوك وشركات الصرافة والمؤسسات المالية الخاضعة تحت رقابته تجميد الاصول والحسابات والنشاطات والارصدة المالية لفردين من حركة طالبان وشطب فردين آخرين من القائمة السوداء نظرا لوفاتهما، مبينة ان «المركزي» يقوم حاليا بتوسيع قائمة الملاحقات للمقربين من حركة طالبان.

وافادت بأن «المركزي» طلب من جميع شركات الاستثمار والبنوك موافاته بما اذا كان لديها اسما الفردين الجديدين اللذين تمت اضافتهما مؤخرا على القائمة، مشيرة الى ان البيانات المطلوبة تأتي ضمن الاجراءات التحفظية المستوجبة بخصوص مختلف الاملاك التي قد تكون لحركة طالبان.

● محمود فاروق

إيداع مستحقات موظفي البورصة في «الخليج»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان الوديعة الخاصة بمستحقات موظفي سوق الكويت للاوراق المالية تم إيداعها في بنك الخليج أمس، مشيرة الى ان بنك الخليج سيقوم بدوره بتحويل الأموال الى باقي البنوك الكويتية ليحصل كل موظف على مستحقاته من البنك الذي يوجد به حسابه.

وتوقعت المصادر ان يحصل جميع الموظفين على حقوقهم المادية خلال الأسبوع الجاري على أقصى تقدير ليسدل الستار على واحد من الملفات الشائكة منذ نفاذ قانون هيئة اسواق المال في مارس الماضي والذي كان مثار جدل واسع.

وبمجرد علم الموظفين بالبورصة بإيداع المستحقات لدى بنك الخليج عمت الفرحة وساد شعور بالارتياح، جدير بالذكر ان صرف المستحقات سيكون من بداية التعيين وحتى 30 مارس 2010 طبقا للمادة 157 من القانون رقم 7 لسنة 2010.

● شريف حمدي

لجنة «المخاطر» بالبورصة تجتمع منتصف الأسبوع الجاري

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان لجنة إدارة المخاطر التي تم تشكيلها مؤخرا من قبل ادارة السوق برئاسة سامي المعجل رئيس قسم التحليل بالبورصة ستعقد أول اجتماع لها منتصف الأسبوع الجاري.

وقالت المصادر ان الاجتماع سيكون باكورة اجتماعات فريق العمل الذي سيجتمع بشكل متواصل خلال الفترة المقبلة، لافتة الى ان الاجتماع الأول المزمع انعقاده سيكون تحضيريا للتشاور حول وضع النظم واللوائح الخاصة بإجراءات ومعايير قياس المخاطر التي سيتم العمل بها في البورصة الكويتية خلال المرحلة المقبلة خاصة انها مقبلة على تحولات جذرية.

● شريف حمدي

استنادا إلى القرار رقم 3 لسنة 2011

الريس: من حق هيئة المال شطب أي شركة تخالف أحكام البند 25

قال عضو المنظمة العربية للعلوم القانونية والمتخصص بالقوانين التجارية وأسواق المال سعد الريس: اننا أمام فرضية قانونية واقتصادية مهمة مع إنهاء المهلة الممنوحة للشركات المدرجة في تاريخ 2011/10/25 الماضي وفقا للقرار الصادر من هيئة سوق المال الكويتية رقم 3 لسنة 2011 البند 25 الخاص بأحقية هيئة سوق المال بإلغاء إدراج أية شركة لم تبادر باتخاذ إجراءات لاستئناف تداول ورقتها المالية في البورصة.

وأكد الريس في حديثه: أن المسؤولية الأولية في ذلك تقع على عاتق إدارة البورصة وفقا لمعطيات قانون هيئة سوق المال الجديد رقم 7 لسنة 2010، حيث حددت اللائحة التنفيذية في المادة 78 أنه يفترض في ادارة البورصة أن تقوم على وجه السرعة إذا تبين لها أن أحد اعضائها غير قادر على الالتزام بأي من قواعد البورصة أو ضوابط الموارد المالية وفي حالة إذا ما قدرت وجود عدم انتظام مالي أو أي أمر آخر يمكن أن يفسر على أنه يشير إلى عدم ملاءمة العضو أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته وبالتالي تكون المسؤولية الأولية على ادارة البورصة بصفتها خط الدفاع الرقابي الأول ومن ثم تقوم مسؤولية هيئة سوق المال وفقا لأحكام القانون والقرارات الصادرة في ذلك.

وأشار الريس الى أن الأصل العام وفقا للقانون الجديد أن تقوم ادارة البورصة بإعداد القواعد والنظم الداخلية التي توافق عليها هيئة سوق المال ومنها آلية إفصاح الشركات المدرجة أوراقها المالية في البورصة عن بياناتها المالية الدورية ومن ثم يحق لهيئة المال وفقا للمادة 243 من اللائحة التنفيذية إذا ما رأت أن من بين الشركات المدرجة والمرخص لهم من لم يقم بتقديم ميزانياته الدورية وأخفق في تقديمها أن تعين الهيئة مراقبا وعلى حساب الشركة ذاتها لفحص دفاترها ومراجعتها.

وأضاف الريس قائلا: أن من حق هيئة سوق المال إذا ما رأت مبررا قويا ودافعا من شأنه المحافظة على أداء أسواق المال أن تقوم بشطب ورقة مالية مدرجة وهذا الحق مقنن وفقا لأحكام القانون الجديد رقم 7 لسنة 2010 والقرار رقم 3 لسنة 2011 (بند 25 فقرة 2) وتكون مبرراته الصالح العام وحماية المستثمرين، مؤكدا أنه في هذه الحالة تقوم المسؤولية المدنية لمجلس ادارة الشركة التي قرر شطب ورقتها المالية ويحق للمساهمين رفع دعاوى المسؤولية ويكون للمتضرر اللجوء للقضاء متى تحققت المعادلة الخاصة بالتعويض وفقا لمعايير المسؤولية المدنية والقواعد العامة.

وقال الريس أعتقد أن صياغة البند 25 من القرار رقم 3 لسنة 2011 فقرة 2 جاءت مرنة وقابلة للتأويل لاسيما وأنها لم تحدد ماهية الإجراءات المناسبة الخاصة بالشركة والتي يمكن أن تقبلها الهيئة وتستجيب لها ومن ثم لا تبادر الهيئة بشطب ورقتها المالية وثم أعتقد أن هذه المرونة ستكون بابا ومنفذا يكون من خلالها لهيئة سوق المال سلطة تقديرية في معالجة تلك المسألة والوقوف على مضامينها وفقا لكل حالة على حدة خاصة أن من تلك الشركات شركات مهمة ولديها من الأصول التشغيلية الجيدة ووجودها مهم في السوق على المدى البعيد مع مراعاة ظروفها وأحوالها التي تضررت بسبب الأزمة المالية العالمية مع التأكيد بأن جزءا آخر من هذه الشركات لا يستحق أن يكون قائما أصلا ويجب تصفيته أو أن تدمج مع شركات أخرى وتخليص السوق منها أصبح ضرورة أساسية.

واختتم عضو المنظمة العربية للعلوم القانونية والمتخصص بالقوانين التجارية وأسواق المال سعد الريس تصريحه مؤكدا أن مسألة شطب وإلغاء الشركات المدرجة ليس بالأمر الهين أو اليسير كما يعتقد البعض فعليها ترتيبات قانونية مختلفة يجب مراعاتها لاسيما الشركات التي تعد من قبل الشركات الجيدة أما الشركات الورقية فشطبها وإلغاء إدراجها أعتقد انه خطوة ملزمة على إدارة البورصة والهيئة سوق المال لتخليص البورصة من عبء هذه الشركات الورقية.

سعد الريس